مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث	الموضوع المراة والمشاركة السياسية		الرقم
	المصدر : الصباح	موقع الواب :	البلد العراق
		التاريخ 06-11-2012	العدد و [ص]:

برلمانيات وناشطات: التمثيل الحقيقي يجب أن يكون على قاعدة الكفاءة وليس الكوتا

هل يمكن أن تفوز المرأة انتخابيا؟

بغداد – شذى الجنابي

وجدت النساء صعوبة الوصول الى المجالس المحلية المقبلة من دون نظام "الكوتا" وأمامها مشوار صعب وطويل جدا لكي تنافس الرجل منافسة حقيقية ومتكافئة. وليس هناك تشخيص دقيق للوقوف على العلة الحقيقية وراء ذلك ومعالجته وتفعيل دور المرأة لتمنح فرصة العطاء للمجتمع بكل طاقاتها , لماذا لا تمتلك المرأة الأغلبية في التمثيل النيابي كما هو حال الرجل حاليا ؟ من اجل الوقوف على حقيقة هذه القضية ومعرفة مفاصلها المهمة وجد ملحق (ديمقراطية ومجتمع مدني) إلقاء نظرة على واقع المرأة ودراسة وتحليل هذا الواقع بعقلية.

ثقافة معطلة

قالت رئيسة منظمة المرأة والمستقبل العراقية النائبة د. ندى الجبوري : تعيش المرأة العراقية في مجتمع محكوم بتقاليد وأعراف وثقافة تعمل جميعها على تعطيل عملية النهوض بواقع المجتمع عامة ومجتمع المرأة خاصة , وهناك الكثير من التقاليد التي تقف ضد حصول المرأة على حقها في قيادة المجتمع ناهيك عن الاعتقاد السائد الذي يقول انها اضعف من الرجل، لا يؤمن المجتمع عامة والرجال خاصة بقدراتها على إدارة شؤون الدولة, وهي ثقافة وقناعة مترسخة في الوعي العام حتى لدى الأغلبية من النساء اللواتي اعتدنا التبعية للرجل واعتمدن عليه في تصريف أمورهن العامة والخاصة ويصل الحال إلى اختيار حتى ملابسهن من قبل الرجل.

ومن جهة اخرى فان المرأة نفسها لا تنتخب امرأة مثلها للقيادة. لم نصل بعد إلى هذه الدرجة من الوعي، حتى على مستوى الحياة اليومية تفضل كثير من النساء أن يذهبن إلى طبيب رجل وإلى حلاق شعر وإلى محام وهكذا. ثمة انتقادات لنظام «الكوتا» والتعيين في البرلمان، كيف يمكن تجاوز هذه الأساليب مستقبلاً لضمان تمثيل حقيقي للمرأة؟

إثبات الكفاءة

وذكرت الجبوري انا شخصياً، أرفض نظام الكوتا في البرلمانات والحكومات، التمثيل الحقيقي للشعب يجب أن يبنى على قاعدة الكفاءة، من حقق كفاءة في علمه وعمله سواء كان رجلاً أو امرأة يحق له أن يحتل أي منصب أو كرسي

في أي مكان يعنى بالشأن العام. فما معنى أن تخصص عدداً محدداً من كراسي البرلمان للنساء ونصفهن لا يفدن بشيء؟ الأصل في الأمور هو إثبات الكفاءة لشغل هذا الكرسي او المنصب، وهذا ينطبق على الرجال أيضاً، فقد عانينا كثيراً في الأنظمة السابقة من وجود كثير من الرجال في مناصب ومقاعد ليسوا أهلاً لها.

الكوتا لا تحقق المساواة

وترى الدكتورة عامرة البلداوي ان الكوتا لاتحقق المساواة بين المرأة والرجل التي أقرتها المواثيق والعهود الدولية والدساتير والقوانين الوطنية، بل تنتقص هذه المساواة بين الرجال والنساء بتحديد عدد معين من المقاعد في السلطة التشريعية بنسبة 25 بالمئة من أعضاء البرلمان والوظائف التنفيذية في حين تشكل المرأة نصف المجتمع وعليه من حقها تصعيد عدد غير محدد من النساء إلى السلطة التشريعية متى ما قدرت على ذلك. ومن وجهة نظري ارى أن تحقيق مساواة المرأة بالرجل ليست في الكوتا، وإنما يكمن أساس تمكين المرأة ومساواتها بالرجل في التركيز على حل المشاكل المعقدة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً, حتى يصبح بمقدور المرأة المساواة بالرجل في جميع جوانب الحياة.

منافسة الرجل

ومن جهتها اشارت ساهرة علي محمد شريف عضو جمعية نساء بغداد : الى تجربة المرأة التي نجحت بحدود 60 جميع ولكن من الصعب وصول المرأة الى المجالس المحلية المقبلة بدون نظام "الكوتا" وأمام المرأة مشوار صعب وطويل جدا لكي تنافس الرجل منافسة حقيقية ومتكافئة.. وعندما ننظر إلى نسبة المشاركة في الانتخابات السابقة من مجموع الاصوات، وهذا يعني أن هناك أعدادا كبيرة من النساء لم تشاركن نلاحظ أنها لم تتجاوز الـ 60 بالمئة تسيء إلى المرأة بشكل مباشر، التصويت وخاصة في الريف. واكدت أنا شخصيا ضد (الكوتا) في البرلمان لأنها في العراقي، لماذا لماذا لا ندع النساء يشاركن بعيدا عن هذا التحديد ؟ وإذا كانت نسبة النساء تشكل الأكثرية في المجتمع انتخاب 60 بالمئة من النساء، و40 بالمئة من الرجال واعتبر هذا التجاوز على حقهن في البرلمان، يفترض أن يتم بان العامل الموضوعي والذاتي لكل عملية تغيير شيء أساسي ومهم جدا.

حقوق المرأة

بينما بينت مستشارة في لجنة منظمات المجتمع المدني في مجلس محافظة بغداد هالة طالب حمود : لماذا لا يكون وجود المرأة مساوياً للرجل في المناصب والحكومات المحلية ؟
ولماذا تعتمد المرأة على نظام "الكوتا" في وصولها الى مجلس النواب ومجالس المحافظات والمجالس المحلية الأخرى ولماذا لا تنال المرأة حقها الكامل من الوظائف الحكومية العامة العالية؟ لماذا لا تمتلك المرأة الأغلبية في التمثيل النيابي كما الرجل حاليا.
أسئلة كثيرة تدور حول قضية المرأة العراقية مع أنظمة الحكم واقتراب موعد الانتخابات المحلية، من اجل معالجة

وتفعيل دور المرأة لتمنح فرصة العطاء للمجتمع بكل طاقاتها.

حداثة التجربة

وفي هذا الصدد اشارت رئيسة جمعية سيدات الاعمال زينب الحسني : النساء اللواتي وصلن الى البرلمان والمجالس المحلية لم يهتمن بقضايا المرأة ومشاكلها ولم يسعن بجد لتغيير واقع المرأة نحو الأحسن بل انشغلن بمكاسبهن الخاصة مثلما انشغل زميلهن الرجل بذلك وكانت الغالبية منهن تنصاع لرأي الرجل الذي يشاركها في المجلس ويقودها في الرأي والعمل، وحال المرأة كحال الرجل لم تكن مستعدة ولا معدة لممارسة العمل السياسي لأسباب عديدة, أولها حداثة التجربة كما هي عند الرجل ولكن المرأة كانت الأبعد عن الاستعداد والإعداد والممارسة بسبب الواقع السياسي السابق والواقع الاجتماعي الدائم الذي لا يسمح لها ان تستخدم كل طاقاتها من خلال منحها الحرية والحقوق والثقة بالنفس.

مقاربة حقيقية

ونفت الناشطة فائزة يوسف شريف : لا يمكن تفعيل دور المرأة في الحكومات المحلية من خلال الشعارات ولا بقرار سياسي ولا حتى من خلال "الكوتا" لان المرأة نصف حقيقي من المجتمع اذا لم ينهض من خلال عملية كاملة شاملة تبدأ من القاعدة صعودا الى القمة وتشمل المجتمع كله "رجلا وامرأة" لن تنجح كل المحاولات مهما كانت كبيرة ومتقنة ويفترض ان تتم مقاربة حقيقية بين المرأة والرجل وان تذوب وتختفي الفروقات التي خلقتها التقاليد والعقائد الخاطئة بينهما ومن اجل تحقيق كل هذا ينبغي وضع ستراتيجية وبرامج علمية وعملية تشرع الحكومة والمجتمع معا بتنفيذها من خلال العمل المباشر وغير المباشر، وان يجند لها الإعلام ومنظمات المجتمع المدني الحقيقية. تسبقها وضع رؤية واهداف وآليات واضحة وشفافة يتفق عليها اصحاب القرار قبل غيرهم، واكتمال تأهيل المرأة حينها تترك لها الحرية في الاختيار وتقرير المصير ولا شك انها حينذاك سوف تكون عنصرا فاعلا وحقيقيا في المجتمع وشريكا كامل الشراكة في الحكومات المحلية أو الحكومة المركزية.
والوصول الى هذه الحال يتطلب صبراً طويلاً وجهودا كبيرة لن يقوم بها الا الداعمون لقضية المرأة من النساء والرجال معا.. وستشهد الفترة القليلة المقبلة تنافسا انتخابيا شديدا للوصول الى الحكومات المحلية في المحافظات العراقية كافة, يجب ان تسبق "الكوتا" "كوتا" أخرى مختلفة ليس لفرض وجود المرأة في المجالس المحلية بل "كوتا" جماهيرية وإعلامية قوية لاختيار النساء القياديات المؤمنات بقضية المرأة وتتخذ هذه "الكوتا" الجديدة على عاتقها تنفيذ برنامج انتخابي تثقيفي يدفع الجمهور الى التصويت لصالح المرأة من خلال وسائل الإعلام.

العدالة والديمقراطية

تعد الناشطة عالية سعد الدين الكوتا فيها انتقاص واضح للمرأة، واتهامها بأنها لا تستطيع مواجهة الرجل، وتحتاج إلى قوانين تجبر ضعفها وعدم صمودها في المعترك السياسي، وتصل بها إلى المجالس السياسية، ونحن نظن أن التيار

النسوي لا يرضي أن يكون هذا حال المرأة في مقابلة الرجل، وهو التيار الذي يزعم دائما أنه يسعى من أجل أن تنال المرأة حقوقها في مقابلة الرجل، ويحق لها أن تمارس ما يمارسه الرجل دون تفرقة. والبعض يرى في اعتقادي منطق العدالة و الديمقراطية على المرأة أن تنتزع مقعدها البرلماني من خلال إقناع الناخبين بشخصها و برنامجها في معركة مفتوحة و ليس عن طريق قرارات فوقية يعطيها ميزة على الرجل.

مجتمع ذكوري

وفي هذا السياق اعدت الناشطة هيلين رحيم : ان نظام الكوتا هو من جاء بالنساء الى البرلمان، ونتمنى ان تنتخب المرأة خارج نظام الكوتا وفعلا بدأ هذا الامر يتحقق، ولو كانت الكوتا موجودة في السلطة التنفيذية كما هي موجودة في السلطة التشريعية فسيكون للمرأة دور كبير في الحكومة لكن الدستور نص على وجود المرأة العراقية في البرلمان بنسبة 25 بالمئة ولم يشر الى السلطة التنفيذية وهذا ما جعلنا نعتمد على نظام الكوتا بسبب عدم وصولنا الى مرحلة الوعي والادراك لكي نقدم المرأة الى المناصب، ونحن مجتمع ذكوري وثقافتنا ذكورية وهذا ما يدفع الرجل الى تقلد المناصب ويقابل هذه المعادلة انسحاب وابعاد للمرأة العراقية من قبل كتلتها.